دراسة نقدية لنظرية القوة في العلاقات الدولية

A Critical Analysis of Power Theory in International Relations

جمال محمد سليم

أستاذ العلوم السياسية المساعد - الجامعة البريطانية في مصر وجامعة بورسعيد

gmselim@gmail.com

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إجراء تحليل نقدي لنظرية القوة في العلاقات الدولية باعتبارها من أقدم وأهم نظريات العلاقات الدولية وأكثرها إثارة للجدل على المستويين النظري والتطبيقي. ومن ثم، تعرض الدراسة لأصول نظرية القوة وأدبياتها من خلال تناول المنهجية والافتراضات السياسية والمقولات الأساسية الخاصة بنظرية القوة. وبناءً عليه، تنتقل الدراسة إلى تقديم رؤية تحليلية نقدية لنظرية القوة من حيث عدة جوانب مثل المفاهيم والمحتوى المضموني ومدى ترابط مقولاتها الأساسية وملائمتها لفهم وتحليل تطور مسار العلاقات الدولية. وتخلص الدراسة إلى أنه بالرغم من الانتقادات المريرة التي واجهت نظرية القوة من عدد من المنظورات الفكرية المختلفة في حقل العلاقات الدولية، إلا أن النظرية لا تزال تتمتع بقدر كبير من التماسك والحيوية والتواجد على المستويين النظري والتطبيقي في العلاقات الدولية، ولا تزال أيضا تتمتع بقدرتها الخاصة على تفسير كثير من الأحداث السياسية على الساحة الدولية وفهم معطيات العلاقات الدولية وتشكيل رؤية شاملة لمختلف أبعادها.

الكلمات الدالة: نظرية القوة، العلاقات الدولية، المنظور الواقعي، الصراع الدولي، المصلحة القومية

Abstract:

This article seeks to critically analyze power theory as one of the oldest and most important, yet controversial, theories of international relations ever since the development of the academic discipline in the interwar period. Towards that end, the article starts by delineating the foundations of power theory by highlighting its methodology, core assumptions and political statements. It then moves to critically evaluate the theory by highlighting the main criticisms with respect to its informative

content, its empirical adequacy, as well as its relevance to the understanding of contemporary international politics. The article contends that despite the harsh criticisms power theory has received from a number of contending theoretical paradigms within the field of international relations, it still occupies a pivotal role in the field at the theoretical and empirical levels, and offers a useful lens through which scholars can explain and analyze many of the latest developments in international politics.

Keywords: Power Theory, International Relations, Realist Paradigm, International Conflict, National Interest

مقدمة

يعد المنظور الواقعي هو المنظور الأسبق تاريخيًا في علم العلاقات الدولية، ويمكن تتبع أصوله في أفكار ثيوديس في بلاد الاغريق، ولكنه بدأ في التبلور تدريجيًا بعد الحرب العالمية الأولى في مواجهة المنظور المثالي الذي ظهر في نفس الفترة على الصعيدين الفكري والسياسي، ثم تكامل في شكل منظور فكري في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة على يد عدد من المفكرين مثل هانز مورجنثاو، وهيدلي بول، ومارتن وايت وغيرهم. ويعرف هذا المنظور باسم المنظور الواقعي، كما يطلق عليه بعض دارسي العلاقات الدولية مسمى "منظور الفوضى الدولية" أو "المنظور التقليدي"، وعلى أنصاره مسمى الواقعيين أو التقليديين. وقد مثل المنظور الواقعي رؤية فكرية متكاملة أثرت تأثيرًا جوهريًا على دراسة العلاقات الدولية، وأنتجت عدد من النظريات العلمية لتفسير أنماط مختلفة من العلاقات الدولية، لعل من أهمها نظرية القوة. وتعد نظرية القوة من أقدم وأهم النظريات في الحقل المعرفي للعلاقات الدولية، بل وتعتبر هذه النظرية الامتداد المنطقي للمنظور الواقعي، لدرجة أن كثيرًا من الكتابات في أدبيات العلاقات الدولية لا تميز بين المنظور الواقعي ونظرية القوة، وتطلق أحيانًا على الأخيرة اسم النظرية الواقعية.[1] ويعتبر ادوارد كار وهانز مورجنثاو هما أهم من وضع أسس نظرية القوة، وتلاهما أسماء مهمة أخرى مثل كوينسي رايت، وأورجانسكي، وسبايكمان، ومودلسكي وغيرهم[2].

تهدف هذه الدراســـة إلى تقديم تحليل نقدي لنظرية القوة في حقل العلاقات الدولية من خلال تناول الافتراضـات السياسية والمقولات الأساسية الخاصـة بها، بالإضـافة إلى تقييم النظرية فكريًا وعمليًا من حيث مدى ترابط مقولاتها الأساسية وملائمتها لفهم وتحليل العلاقات الدولية. وبناءً عليه، تنقسم الدراسة إلى قسمين رئيسـيين. في القسـم الأول، تتناول الدراسـة نظرية القوة من حيث المنهجية والفرضـيات السـياسـية والمقولات الرئيســية للنظرية. وفي القســم الثاني، تقدم الدراســة تقييمًا شــاملًا لنظرية القوة من خلال اســتعراض أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية في الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية، ســـواءً الانتقادات التي انطلقت من جانب نظريات تقع خارج ســـياق المنظور الواقعي، أو تلك التي تبلورت من جانب نظريات تقع داخل إطار المنظور الواقعي نفسه، وهو المنظور الفكري الذي انبثقت عنه نظرية القوة.

نظرية القوة: المنهجية والافتراضات والمقولات الرئيسية

اعتمدت نظرية القوة على منهجين أساسيين في صياغة فرضياتها ومقولاتها السياسية. المنهج الأول هو منهج التاريخ السياسي، وهو المنهج الذي يعتمد على دراسة الأمثلة التاريخية كعنصر مساعد في التحليل السياسي لإثبات أو نفي فرضيات النظرية محل الدراسة. فقد اعتبر أنصار نظرية القوة أن التاريخ يمثل مجالًا للتجريب يســـاعد على بناء نظرية في العلاقات الدولية. فهانز مورجنثاو كثيرًا ما لجأ إلى تاريخ العلاقات الدولية من أحداث كبرى كالصـــراعات والتحالفات الدولية لإثبات صـــحة مقولاته النظرية. المنهج الثاني هو منهج الفكر السياسي، حيث اعتمد أنصار نظرية القوة على الفكر السياسي لعدد من الفلاسفة لاشتقاق افتراضات ولإثبات صحة النظرية. فقد لجأ أنصار نظرية القوة إلى فكر توماس هوبز ونيكولو ماكيافيلي، حيث يعد فكرهما بمثابة الجذر الفلسفي السياسي الذي استندت عليه الافتراضات والمقولات السياسية للنظرية، وخصوصًا فيما يتعلق بتحليل الطبيعة البشرية وسعي الإنسان أو السياسي لتعظيم القوة. وبناءً على هذين المنهجين، انطلقت نظرية القوة من عدة افتراضات تتعلق بالطبيعة البشرية وطبيعة العلاقات الدولية.

الفرضـــية الأولى تتمثل في المفهوم الهوبزي للطبيعة البشـــرية، نســـبة إلى المفكر الانجليزي توماس هوبز. حيث تنطلق نظرية القوة من نظرة متشـائمة للطبيعة البشـرية تشـبه نظره هوبز إلى تلك الطبيعة وإلى حالة الطبيعة الأولى التي تتسم بالصـراع الدائم وأنها بمثابة حرب الجميع ضـد الجميع. فالإنسـان كائن أناني، وعدواني، ومحب لذاته، وهو في حالة من الصـراع الدائم من أجل البقاء. وبالتالي فإن العلاقات الدولية – من

وجهة نظر أنصـــار نظرية القوة – هي انعكاس لهذا المفهوم، حيث تنطلق النظرية من افتراض أن العلاقات الدولية هي علاقات ذات طابع هوبزي أيضًـــا على غرار حالة الطبيعة الأولى، وهو ما يعني أنها تتســـم بالفوضى وتعارض المصالح والصراع الدائم بين الدول.

الفرضـة الثانية تتمثل في مركزية دور الدولة في العلاقات الدولية. تنطلق نظرية القوة من أن السلوك البشـري العدواني نابع من الإنســان ذاته وليس من قوى خارجية، وأن هذه الطبيعة البشـرية تنزع إلى التعبير عن مكوناتها الشريرة ما لم يتم ضبطها من خلال السلطة الحاكمة، وهي سلطة الدولة. ومن ثم، يلزم تفويض الدولة حق احتكار اســتعمال القوة، بل والعنف أحيانًا، للحفاظ على الســلم والأمن في المجتمع، ومن واجب الفرد أن يطيع الســلطة الحاكمة إذا كان للمجتمع أن يعيش في حالة من الأمن. ولكي يحدث ذلك، يلزم أن يمارس عملية احتكار اســتعمال العنف هيئة واحدة لاتخاذ القرار تجب ما عداها من الهيئات. ومن ثم، فإن دور الدولة هو دور محوري في الحياة السياسية الداخلية وفي العلاقات الدولية أيضًا. فالدولة، بحكم احتكارها لأدوات القهر السـياسـي والقوة العسـكرية، تسـتطيع أن تتحكم في أي وحدة سـياسـية داخل الدولة، كما أنها تستطيع التأثير بقوة في أي وحدة دولية تعددية، كالمنظمة الدولية. ومن هنا تصبح الدولة في نظرية القوة هي الوحدة الرئيسة في النظام الدولي، وما عداها من الوحدات، كالمنظمات الدولية والجماعات السياسية الداخلية، لا أهمية له في السياقات الدولية.[3]

الفرضـية الثالثة هي أن الدولة كائن موحد له إرادة واحدة يمكن تبينها. صـحيح أن هناك ثمة تمايزات داخل الدولة بين مكوناتها السياسية والاجتماعية المختلفة، ولكن هناك دائمًا حالة من التوافق في الدولة حول المصـــلحة القومية، وأن هذا التوافق هو الذي يحرك ســـلوك الدولة. ومن ثم، لا تعطي نظرية القوة اهتمامًا للتفاوتات بين الحكومة والمعارضـة، وبين الأحزاب والقوى السياسية، أو بين مختلف أجنحة السلطة الرسمية. بمعنى آخر، فإن الدولة هي كيان مستقل عن المجتمع ولديها القدرة على صـياغة المصـلحة القومية وتحقيقها بشكل مستقل عن أهداف واستراتيجيات الجماعات والنخب السياسية المؤثرة داخل المجتمع.[4]

الفرضية الرابعة تتمثل في المفهوم الماكيافيلي الخاص بأولية القوة على الحق وضرورة فصل السياسة عن الدين والأخلاق، إذ يرى ماكيافيلي أن الحاكم يجب أن يعتمد على معايير أخلاقية تختلف عن تلك التي يتبناها الفرد العادي من أجل ضمان أمن الدولة وبقائها. ومن ثم، تنطلق نظرية القوة من تعدد جوانب الطبيعة البشرية، وإمكانية الفصل بين الجانب السياسي والجوانب الأخلاقية والدينية والاجتماعية في تلك الطبيعة، وأنه

من الممكن أن يسعى الإنسان إلى تحقيق أهداف سياسية لا علاقة لها بالأخلاق. وبناءً عليه، تفترض نظرية القوة أنه يمكن تطوير نظرية للسلوك الإنساني تدور حول مفهوم الإنسان السياسي الذي تحركه دوافعه ومصالحه السياسية بالأساس، أما الإنسان غير السياسي فلا يعني النظرية في شيء، مثل الحال في علم الاقتصاد الذي يبني نظريته على مفهوم الإنسان الاقتصادي.[5]

الفرضية الخامسة تتمثل في العقلانية. فالإنسان كائن عقلاني، وبالتالي فإن السلوك السياسي للدولة هو سلوك عقلاني (رشيد) تحدده في الأساس قاعدة حساب المنافع/الخسائر أو العائد/التكلفة، ولا يجب أن يكون مرتبطًا بالدوافع الذاتية أو الخصائص الشخصية أو البيئة النفسية لصانع القرار. فكل دولة تتصرف دائمًا من منطلق الحساب العقلاني الموضوعي للمنافع والخسائر في تحقيق الأهداف، وهو ما يتمثل في اختيار الأدوات أو البدائل الأقل تكلفة والأكثر منفعة للوصول لهذه الأهداف. إذن فالدولة هي كائن موحد ورشيد؛ موحد بمعنى أن ثمة اتفاق في نخبة صنع القرار على المصلحة القومية وأدوات تحقيقها، ورشيد بمعنى أن النخب الحاكمة تتخذ القرار الأكثر تعظيمًا للمنافع.[6]

الفرضية السادسة تتمثل في اختلاف العلاقات الدولية اختلافًا جوهريًا عن العلاقات الداخلية للدول. فنظرية القوة ترفض عقد أي قياس بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية للدول. فالعلاقات الأخيرة تحدث في إطار تحكمه سلطة وسيادة الدولة، أي في إطار تشريعي وتنفيذي وقضائي ملزم للجميع. أما العلاقات الدولية فإنها تتميز بغياب أي سلطة عليا فوق الدول. ومن ثم، فالنظام الدولي هو في الأساس نظام يتسم بالفوضى (Anarchy)، وبذلك يفترض الواقعيون، وعلى رأسهم أنصار نظرية القوة، أن الفوضى الدولية هي نقطة البداية في فهم العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يرى هدلي بول أن "الحقيقة الأساسية في الحياة الدولية، ونقطة البداية في تحليلها هي الاعتراف بالفوضى الدولية، بمعنى عدم وجود أي سلطة عليا". ويضيف بول أنه "بينما يخضع كل فرد في الدولة لحكومة مشتركة، فإن الدول ذات السيادة في علاقاتها المتبادلة لا تخضع لمثل تلك الحكومة. هذه الفوضى هي الحقيقة المركزية في الحياة الدولية ونقطة البدء في التنظير بخصوصها".[7] ومن ثم، فالنظام الدولي هو في الأساس مجموعة من الدول ذات السيادة التي لا تعترف بسلطة عليا تفوق سلطتها، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى استمرار حالة الصراع بين الدول بشكل دائم.

الفرضية السابعة ترى أن لكل دولة مصلحة قومية محددة. ويقصد بالمصلحة بشكل عام المنفعة، والتي يمكن أن تتحقق من قرار أو نتيجة حدث ما، ويعتبر البحث عن المصالح أحد المحركات أو الحوافز

الأساسية للنشاط الإنساني، وما ينطبق على الإنسان الفرد ينطبق على التجمعات بأشكالها المختلفة ومنها الدول أو المجموعات الدولية، حيث تشكل المصالح القومية حافزًا لتحرك الدولة خارجيًا، كما أنها قد تكون بمثابة القوة الدافعة والمحددة لاتجاهات السياسة الخارجية للدولة. في هذا السياق، يرى مورجنثاو أن الدول تسعي دائمًا إلى تحقيق وحماية مصالحها القومية، ويعتبر أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي. كذلك يصنف مورجنثاو المصلحة القومية للدولة إلى عدة أشكال هي: (أ) المصالح الأولية، والتي تشمل حماية إقليم الدولة وسكانها والحفاظ على وحدتها الجغرافية وهويتها السياسية والثقافية، (ب) المصالح الثانوية، وهي المصالح التي لا تنتمي إلى الفئة السابقة ولكنها تسهم فيها كحماية المواطنين الذين يعيشون خارج بلدهم، (ت) المصالح الدائمة، وهي تلك المصالح الثابتة نسبيًا خلال فترات طويلة من الزمن، (ث) المصالح المتغيرة، وهي تلك المصالح التي تعتبرها الدولة مصلحة قومية في فترة معينة، (ج) المصالح العامة، وهي تمثل نوعًا من المبادئ أو التوجهات في السياسة الخارجية لدولة معينة، (ح) المصالح الخاصة، وهي تنبع من المصالح العامة وتكون محددة بشكل دقيق في الزمان والمكان.[8] ومن ثم، فالمصلحة القومية تتعلق بالدولة ككل، ولا تتعلق بصانع السياسة أو بجزء من أجزاء الدولة، وهي عبارة عن مجموعة الأهداف والغايات التي ترتبط بكيان الدولة وتكاملها الإقليمي.

الفرضية الثامنة هي إمكانية معرفة ماهية المصلحة القومية. تنطلق نظرية القوة من إمكانية تعريف وتحديد المصلحة القومية، فهي ليست عنصرًا متغيرًا، أو مرتبطًا بصانع القرار، وإنما هي عنصر ثابت نسبيًا، يمكن تحديده بصرف النظر عن تغير صانع القرار السياسي أو النظام الحاكم. هذا بعكس نظرية التحليل النفسي للعلاقات الدولية، والتي ترى أن المصلحة القومية هي ما يعتبره صانع القرار السياسي أنه كذلك، وتسمح بالتالي بتدخل العوامل غير العقلانية مثل الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية والبيئة النفسية للقائد السياسي في تحديد المصلحة القومية، وتنظر إلى الإدراك وسوء الإدراك في العلاقات الدولية باعتبارهما لا يؤديان إلى إيجاد مصلحة قومية ثابتة أو دائمة، فالمصلحة القومية في هذه الحالة مرتبطة بشخص معين. أما نظرية القوة، فهي ترى أن القائد السياسي يتصرف بناءً على المصلحة القومية الموجودة سلفًا والمستقلة عن شخصه (كانت موجودة قبله، وستستمر رغم تغيره). وبناءً عليه، تفترض نظرية القوة إمكانية التنبؤ بسلوك الدولة بصرف النظر عن تغير صانع القرار السياسي الخارجي؛ فالقائد السياسي يتصرف بناءً على معطيات موضوعية للمصلحة القومية بعيدًا عن رؤيته الشخصية لحدود هذه المصلحة.

في هذا الإطار، ينطلق أنصار نظرية القوة، بناءً على فرضيات الطبيعة البشرية والعقلانية والدولة والمصلحة القومية، للتعبير عن أربع مقولات رئيسة في حقل العلاقات الدولية. المقولة الأولى هي أن العلاقات الدولية تمثل عملية مستمرة من الصراع بين الدول للحصول على مصادر القوة. فالدول في علاقاتها ببعضها البعض لا تتقيد بأية قواعد قانونية أو أخلاقية، ولا تستطيع أن تشكل "مجتمعًا" كونها لا تخضع لسلطة مشتركة.[9] يؤدي هذا الأمر إلى جعل الصراع هو السمة الأساسية للعلاقات بين الدول. ومن ثم، فإن العلاقات الدولية هي في الأساس مباراة صفرية لا يمكن أن يكسب فيها الطرفان معًا. ولذلك أطلق جون بيرتون على المنظور الواقعي اسم نموذج كرات البلياردو (Billiard Ball Model) لأنه ينظر إلى العلاقات الدولية كمجموعة من كرات البلياردو (أي الدول) المتصادمة باستمرار.[10] صحيح ان هنالك ثمة أشكال للتعاون الدولي، ولكن تلك الأشكال تتبع فقط حينما تخدم مصالح الدولة القومية.

المقولة الثانية تتمثل في أن قوة الدولة هي المتغير الرئيسي في فهم سلوكها في النظام الدولي. فالقوة، في نظر هانز مورجنثاو، تشكل الدافع الرئيسي إلى الهيمنة والهدف المباشر لكل إجراء سياسي تقوم به الدولة، وهي جوهر السياسة الدولية. والدول داخل النظام الدولي تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بصرف النظر عن الناحية الأخلاقية، حيث أن المعايير الأخلاقية لا تمثل عاملًا مؤثرًا في تحديد وتوجيه سلوك الدولة نظرًا للتعارض الحتمي بين المعايير الأخلاقية ومتطلبات العمل السياسي الناجح. بالإضافة إلى ذلك، فإن توافر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة، حيث أن تحقيق المصلحة القومية لكل دولة يرتبط بمقدار ما تمتلكه من القوة. كذلك فإن جميع الدول، بحكم الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، تسعى إلى تعظيم قوتها والاعتماد على مقدراتها الذاتية في مواجهة الآخرين. وترى نظرية القوة أن تعظيم القوة ليس وسيلة للوصول إلى غاية فحسب، بل هو غاية في حد ذاتها أيضًا، أي أن السعي إلى تعظيم القوة هو نتيجة حتمية للطبيعة الفوضوية للنظام الدولي وليس نتيجة لطبيعة نظام الدولة أو للتكوين السياسي لها.[11] في هذا الإطار، فإن السياسة الخارجية الناجحة هي التي تؤدي إلى تعظيم قوة الدولة وركائزها والعكس صحيح، فإذا لم تنجح السياسة الخارجية للدولة في تعظيم قوتها في كل المجالات، فيمكن اعتبارها إذن بمثابة سياسة فاشلة أو غير فعالة.

المقولة الثالثة هي أن مصادر القوة تكمن في إقليم الدولة، أي الموارد الطبيعية والبشرية، وبالتالي يجب على القائد السياسي أن يسعى ليس فقط إلى الحفاظ على إقليم الدولة، ولكن أيضًا إلى التوسع

الخارجي، فإذا لم تتوسع الدولة سيتوسع الآخرون على حسابها. بعبارة أخرى، فإن التوسع الإقليمي يمثل أداة لتعظيم قوة الدولة. في هذا الإطار، فإن هناك ثمة ترتيب لأهمية عناصر القوة، حيث تأتي القوة العسكرية أولًا باعتبارها أهم شكل من اشكال القوة، لأنه في أي تفاعل دولي لابد إن آجلًا أو عاجلًا أن يحدث صدام سواءً في حالة التوسع أو منع التوسع. وهنا ينظر إلى القوة العسكرية باعتبارها العامل الحاسم في حسم نتائج الصراع الدولي. بعبارة أخرى، فإن توزيع القوة العسكرية بين الدول هو أهم محدد للتفاعلات الدولية، وبالتالي فهو العامل الحاسم في تحديد نتائج هذه التفاعلات، وبالذات إذا ارتبط بالصدام. ومن ثم، فإن ميزان القوة يعتبر مفهومًا محوريًا في فهم نتيجة التفاعل الدولي.

المقولة الرابعة هي محدودية احتمالات التغيير والاستمرار في النظام الدولي، حيث يرى أنصار نظرية القوة أن احتمالات التغيير في العلاقات الدولية وفي النظام الدولي محدودة. فالأوضاع الدولية شبه دائمة، إن لم تكن دائمة نسبيًا، وهذا يعني أن الدول ستستمر ويستمر سعيها لتعظيم قوتها، وسيستمر الصراع الدولي الناتج عن التفاعلات بينها. وبالتالي، تتنبأ نظرية القوة بأن هذه الأوضاع الأساسية في النظام الدولي هي أوضاع طبيعية ودائمة. وتضيف نظرية القوة أن النظام الدولي يتحول أو يتغير في حالة واحدة، وهي سيطرة دولة واحدة على النظام الدولي كله، وهو أمر مستحيل في جوهره لأن سعي دولة إلى تعظيم قوتها للسيطرة على النظام الدولي كله يؤدي إلى تكتل سائر الدول ضدها. وحتى مع افتراض نجاح دولة واحدة في السيطرة على النظام الدولي بأسره، فإن ذلك لن يؤدي إلى تغيير في النظام الدولي إلا من الناحية الشكلية كما يرى بعض أنصار نظرية القوة. ولو كانت ثمة حكومة عالمية واحدة افتراضًا، فإن ذلك يمكن أن يشير لتغير طبيعة الحروب والصراعات دون أن يعني انتهائها، حيث ستتحول فقط من حروب وصراعات دولية إلى أخرى أهلية داخلية، وسوف يستمر سعي الدول إلى تعظيم قوتها.

تقييم نظرية القوة

بالرغم من المكانة المحورية التي تمتعت بها نظرية القوة في حقل العلاقات الدولية سواءً على المستوى الأكاديمي أو المستوى السياسي، إلا أن النظرية قد واجهت عدد من الانتقادات المهمة فيما يتعلق بفرضياتها ومنظور تناولها للعلاقات الدولية. ويمكن تقسيم هذه الانتقادات إلى مجموعتين رئيسيتين: المجموعة الأولى

تشمل الانتقادات الموجهة إلى نظرية القوة من خارج سياق المنظور الواقعي، أما المجموعة الثانية فتشمل الانتقادات الموجهة إلى نظرية القوة من جانب نظريات أخرى تندرج تحت مظلة المنظور الواقعي نفسه.

1-الانتقادات من خارج سياق المنظور الواقعي:

تعرضت نظرية القوة إلى عدد من الانتقادات من خارج إطار المنظور الواقعي في حقل العلاقات الدولية. لعل أولها هو عدم دقة افتراض العقلانية في النظرية، حيث يرى أنصار هذا الانتقاد أنه ليس من الصحيح أن البشر (والدول) تتصرف دائمًا بشكل عقلاني. فالعوامل غير العقلانية، والمتمثلة في الدوافع الذاتية والخصائص الشخصية للقائد السياسي وبيئته النفسية بما تشتمل عليه من عقائد ونسق عقيدي وإدراك وتصورات، هي كلها عوامل لها تأثير على السلوك السياسي الخارجي للدولة، بل وتصبح أحيانًا أساس هذا السلوك. هذا الانتقاد قدمته بالأساس نظرية التحليل النفسي في العلاقات الدولية. فبينما تعتبر نظرية القوة أن أشكال السلوك غير العقلاني تمثل استثناءات وأن البيئة الموضوعية هي بيئة واحدة وأن القائد السياسي يفهمها بطريقة صحيحة، تميز مدرسة التحليل النفسي بين البيئة الموضوعية والبيئة النفسية، وترى أن الأخيرة تمثل المتغير الذي تؤثر من خلاله البيئة الموضوعية على السياسة الخارجية للدول، بمعنى أن متغيرات البيئة الموضوعية – ومن ضمنها القوة – لا تؤثر في السياسة الخارجية إلا إذا أدركها القائد السياسي إدراكًا معينًا. وبالتالي يجب النظر إلى كيفية فهم وإدراك القائد السياسي لعامل القوة والمقدرات المتاحة، سواءً تلك الخاصة بدولته أو الخاصة بالدول الأخرى، في دراسة تأثير القوة على سلوك الدولة في البيئة الدولية.[12] وقد برهنت الحرب الروسية – الأوكرانية الأخيرة التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢ على الدور المحوري الذي تلعبه العوامل النفسية (غير الرشيدة) في العلاقات الدولية، بعكس ما تتصور الرؤية التقليدية الخاصة بنظرية القوة. فالرئيس الأوكراني زيلينسكي قد مثل نموذجًا لغياب السلوك العقلاني الرشيد في إدارته للأزمة مع روسيا، حيث أظهرت أوكرانيا منذ بداية الأزمة تصميمًا واضحًا على استفزاز روسيا في منطقة نفوذها الاستراتيجي وإطالة أمد الحرب وعدم الدخول في مفاوضات جادة مع روسيا لوقف إطلاق النار، وذلك رغم أن الحساب العقلاني الرشيد كان يتطلب عدم اتخاذ هذا السلوك لأن توازن القوى الشامل لم يكن لصالح أوكرانيا في هذه الأزمة. فبالإضافة إلى الخلل الشديد في ميزان القوة بين أوكرانيا وقوة عظمى نووية مثل روسيا، فقد أظهر الغرب كذلك عدم استعداده لمد أوكرانيا بأسلحة هجومية استراتيجية خشية الدخول في مواجهة عسكرية مباشرة مع

روسيا، وهو ما أعطى لروسيا تفوقًا ساحقًا في الحرب على أوكرانيا ونتج عنه دمارًا هائلًا في البنية التحتية العسكرية والمدنية في البلاد، بالإضافة إلى تشريد ملايين من السكان.

بالإضافة إلى العوامل النفسية الداخلية، فإن تحديات البيئة الخارجية المتمثلة في عدم اليقين في العلاقات الدولية غالبًا ما تمثل عائقًا كبيرًا أمام مسألة السلوك العقلاني لصانع القرار. ويفسر محمد السيد سليم في كتابه تحليل السياسة الخارجية مسألة عدم اليقين في العلاقات الدولية في ضوء ثلاث خصائص رئيسة تميز البيئة الدولية، وهي (أ) غموض البيئة الدولية، حيث يصعب على صانع القرار في أي دولة الحصول على معلومات كاملة أو مؤكدة عن أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى الكائنة في النسق الدولي، (ب) الضغوط النفسية في البيئة الدولية، حيث تشكل التهديدات الخارجية للدولة تهديدًا مباشرًا للقيم الأساسية لصانع القرار والمصالح الأساسية لدولته، وهو ما ينشئ ضغوطًا نفسية هائلة على صانع القرار تقلل من قدرته على التقويم العقلاني والرشيد للمعلومات المتاحة، (ت) غلبة طابع الأزمات على النظام الدولي، حيث تتميز العلاقات الدولية عن السياسة الداخلية بوجود عدد أكبر من الأزمات الطارئة والمواقف المفاجئة التي تتطلب اتخاذ قرارات سريعة في فترة وجيزة، وهو ما يقلل من قدرة صانع القرار على جمع وتفسير المعلومات والتقييم العقلاني للبدائل المتاحة والنتائج التي يمكن أن تترتب على تلك البدائل.[13] في هذا الإطار، فإن تميز العلاقات الدولية بتلك الخصائص ينتج عنه عدم واقعية تصور صانع القرار على أنه وحدة عقلانية رشيدة تتجه دائمًا إلى تعظيم القوة أو الحركة الواعية لتحقيق مجموعة من الأهداف.

ثانيًا، ينتقد عدد من الدارسين غموض مفهوم المصلحة القومية، حيث يصعب إعطاء تعريف عملي للمفهوم. فالمصلحة القومية، طبقًا لمقولات نظرية القوة، تتمثل في الامتلاك الدائم لعنصر القوة كوسيلة وهدف في حد ذاته. ولكن هذا المفهوم لا يمكن تعميمه على سلوك كل الدول في النظام الدولي، حيث يصعب تطبيق هذا المفهوم على سبيل المثال على دول مثل السويد وسويسرا وسيريلانكا وغانا وغيرها من الدول التي لا تسعى إلى ممارسة القوة والهيمنة في سياساتها الخارجية مع الدول الأخرى.[14] هل يعني ذلك أن هذه الدول تتبنى سياسات لا تخدم مصالحها القومية؟ بالطبع لا، وهذا يقودنا إلى القول بأن كل دولة ترى مفهوم المصلحة القومية بشكل مختلف، حيث يختلف صانعوا القرار في كيفية ترجمة المصالح القومية إلى سياسات. كما أن المصلحة القومية تختلف من لحظة تاريخية لأخرى، كذلك لا يوجد اتفاق على ماهية المصالح القومية، فهو مفهوم شديد العمومية ولا يميز بين دولة وأخرى. وينظر أنصار المدرسة النفسية نظرة أخرى إلى

مفهوم المصلحة القومية، فهم يرون أن المصلحة القومية هي مجموعة متعددة من الاختيارات الشخصية التي تتغير كلما تغيرت متطلبات وطموحات أبناء الدولة المعنية. ومن أصحاب هذا التيار إدجار فورنيس وريتشارد سنايدر اللذان عرفا المصلحة القومية بأنها ما يقرره صانع القرار، فهو الذي يحدد أولويات السياسة الخارجية والمصلحة القومية للدولة.[15]

ثالثًا، يرى عدد من الدارسين أن نظرية القوة قد بالغت في تصوير تأثير عنصر القوة على سلوك الدولة وعلى مسار تطور العلاقات الدولية. فعلاقة القوة بين الدول قد لا تكون عاملًا حاسمًا في العلاقات الدولية كما يدعي أنصار نظرية القوة، لكن يمكن أن يكون المكون الثقافي (Norms) أو الاعتماد المتبادل (Interdependence) هو العامل المحوري في العلاقات الدولية. فعلى سبيل المثال، يؤكد أنصار المدرسة البنائية الاجتماعية على تضاؤل دور العوامل المادية كالقوة في العلاقات الدولية، بينما يأتي المكون الثقافي القيمي للنظام الدولي على رأس محددات سلوكيات الدول وتطور العلاقات الدولية، حيث تمثل مجموعة القيم والمبادئ المهيمنة على النظام الدولي العامل الأساسي في تحديد ماهية البيئة الدولية ودورها في وضع الأطر الحاكمة لسلوكيات الدول. ويأتي على رأس هذه المبادئ، على سبيل المثال، تلك المتعلقة بالسيادة الوطنية للدولة أو حظر استخدام الأسلحة النووية أو التدخل الإنساني.[16] كذلك يؤكد أنصار المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية على تضاؤل أهمية الحرب الدولية وتحول العلاقات العالمية إلى مباراة لا صفرية. فمن ناحية، أدى التوازن النووي العالمي إلى جعل الحروب العالمية أمرًا شبه مستحيل حيث أنه في حالة نشوب الحرب النووية العالمية يخسر الطرفان، وفي حالة عدم نشوبها يكسب الطرفان. ومن ناحية أخرى، فإن تشابك العلاقات الاقتصادية الدولية قد حول العلاقات العالمية إلى نوع من الاعتماد المتبادل قوامه المفاوضة والمساومة والمبادلة والحلول الوسط وليس الحرب. ومن ثم، زادت أهمية التوجهات التكاملية على مستوى النظام العالمي، وهو ما أدى إلى ظهور مفهوم جديد للعلاقات العالمية قوامه النظر إليها على أنها مباراة لا صفرية. ومثال ذلك، العلاقات الأمريكية – الكندية، فبين الولايات المتحدة وكندا أطول حدود غير محروسة في العالم، وميزان القوى يتميز بالاختلال الشديد لصالح الولايات المتحدة، ومن ثم تستطيع الولايات المتحدة أن تجتاح الأراضي الكندية في أي وقت إذا أرادت، ولكن لا يحدث ذلك. كيف نفسر ذلك الوضع في ضوء نظرية القوة؟ لا تستطيع نظرية القوة تفسيره.[17]

رابعًا، تنتقد المدرسة الليبرالية فرضيات نظرية القوة فيما يخص الدولة من حيث التعريف والأهمية. فمن ناحية، يرى أنصار المدرسة الليبرالية أن الدولة ليست إلا مفهوم عقلي مجرد. فالذين يتصرفون باسم الدولة هم بشر ينتظمون في إطار جماعات سياسية متفاوتة مثل جماعات مصالح والأحزاب السياسية، وهذه الجماعات قد لا تتفق بالضرورة مع بعضها حول مفهوم المصلحة القومية، وإنما يتم اتخاذ القرار بناءً على عملية التوافق والتنافر بين تلك الجماعات. لذلك فإن تحليل السياسة الخارجية للدولة يجب أن يتأسس على فهم أسلوب التفاعل بين الجماعات التعددية. وقد فتح ذلك الباب واسعًا أمام الاهتمام بتحليل كيفية صنع القرار السياسي الخارجي، وظهور نظرية صنع القرار.[18] ومن ناحية أخرى، فإن هناك وحدات جديدة ظهرت في العلاقات الدولية تلعب دورًا مهمًا إلى جانب دور الدولة كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وغير الحكومية، حيث أصبحت العلاقات الدولية تتكون من نسيج شديد التعقيد والتشابك من الوحدات التي تمثل الدولة عنصرًا واحدًا فيها وليس العنصر الرئيسي كما تدعي نظرية القوة، وهو ما حدا بالكثير من الباحثين في حقل العلاقات الدولية إلى الاتجاه إلى استخدام مفهومي السياسة العالمية (Global Politics) والنظام العالمي (Global System) بدلًا من العلاقات الدولية (International Relations) والنظام الدولي (International System). فالمصطلحان الأخيران يشيران إلى أن الدولة هي المكون الأساسي للعلاقات الدولية، بينما يشير المصطلحان الأولان إلى أننا بصدد نظام عالمي يضم العديد من الوحدات الدولية.[19] ويعتبر ديفيد سينجر رائد هذا المفهوم، فهو يرى أن هناك نظامًا عالميًا له نظم فرعية (Subsystems) على مستويات عديدة تبدأ من النظم الفرعية داخل الدولة كالعائلة والنقابة والوحدات الحكومية وغير الحكومية وتنتهي بالوحدات الدولية المتعددة كالشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الدولية، وهي كلها وحدات متماثلة ومتشابكة في إطار نظام عالمي واحد، وإن اختلفت مستوياته، وكل نظام فرعي فيما يؤثر في النظم الفرعية الأخرى وفي النظام العالمي ككل.[20] ويؤكد هيربرت سبيرو الرؤية ذاتها، إذ يرى أن العالم أصبح يشهد نظامًا سياسيًا عالميًا يتألف من العديد من الأنظمة الفرعية الأدنى في حالة من التفاعل المكثف بين المستويين العالمي والفرعي.[21]

خامسًا، ينتقد أنصار المدرسة الليبرالية فرضية نظرية القوة فيما يتعلق بالاختلاف والفصل بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية للدول. فمن ناحية، يؤكد أنصار المدرسة الليبرالية على أن الفروق التي تصورها نظرية القوة بين العلاقات الدولية والعلاقات الداخلية قد تبخرت نتيجة تطور تكنولوجيا الاتصال وزيادة انخراط

الأفراد في المستويين من العلاقات، وهو ما أدى إلى زيادة مستوى الترابط بين السياسة العالمية والسياسة الداخلية، إذ أن الظواهر والأحداث التي تحدث في المجال العالمي أو الداخلي تنتقل إلى المجال الآخر في شكل انعكاسات وردود أفعال، أي أن الحدث لا يبدأ وينتهي في ميدانه الخاص ولكنه ينتقل إلى الميدان الآخر. ويأخذ هذا الترابط عدة أشكال أهمها (أ) الترابط بين القوى السياسية والاقتصادية في داخل الوحدات الدولية وبين السلوك الخارجي لتلك الوحدات، فالنظم الديمقراطية تتبع سياسات خارجية قد تكون مختلفة عن السياسات التي تتبعها النظم التسلطية، (ب) الترابط بين القوى السياسية والاقتصادية في النظام الدولي وبين السلوك الداخلي للوحدات الدولية. فالدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسيات قد يؤثر على التطورات الداخلية في الدول النامية، (ت) الترابط بين النظم الداخلية للوحدات الدولية، ويقصد بذلك وجود علاقات عبر الحدود بين جماعات داخلية، ومن أمثلة ذلك العلاقات بين الأحزاب الاشتراكية في العديد من الدول والتي أسفرت عن إنشاء "الدولية الاشتراكية" كتنظيم دولي غير حكومي.

ومن ناحية أخرى، يذهب أنصار الليبرالية إلى أن ماتصوره نظرية القوة من أن السياسة العالمية تختلف اختلافًا جذريًا عن السياسة الداخلية إنما هو نتيجة لتركيزها على المقارنة بين الأنظمة السياسية الغربية المتطورة والنظام العالمي، وكذلك نتيجة التركيز على الشكل وليس على الوظيفة. فمن حيث مسألة المقارنة، يؤكد آلجر في هذا الإطار أن تلك المقارنة هي بين أكثر الأنظمة استقرارًا وانتظامًا (الأنظمة الغربية) وأقلها استقرارًا وانتظامًا (النظام العالمي)، إلا أنه لو امتدت المقارنة لتشمل الأنظمة السياسية في الدول النامية وما أسماه "الأنظمة البدائية" سيتضح أن النظام العالمي لا يختلف كثيرًا عن معظم تلك الأنظمة الوطنية.[22] ويؤيده في تلك المقولة روجر ماسترز، إذ يرى أن العديد من الشعوب البدائية لديها أنظمة سياسية تشبه النظام السياسي الدولي من حيث (أ) غياب حكومة رسمية لديها القوة للحكم ومعاقبة منتهكي القانون، (ب) لجوء أعضاء النظام إلى العنف لتحقيق أهدافهم، (ت) غياب جهاز تشريعي رسمي يعمل على أساس قواعد عامة، (ث) وجود وحدات سياسية تقوم بوظائف متعددة في النظام السياسي الكلي، ويقصد ماسترز بذلك ما يسميه "التشتت الوظيفي"، أي أن يقوم بنيان واحد بكل الوظائف المطلوب أدائها. كما يشير ماسترز إلى أن المجتمعات البدائية تعيش في حالة الطبيعة الأولى بالمفهوم الهوبزي شأنها في ذلك شأن النظام الدولي.[23] كذلك يؤكد أرنولد وولفرز أن بعض الأنظمة الديمقراطية تتسم بخصائص تعددية تجعلها تقترب من حالة قريبة من حالة الفوضى التي تشبه الفوضى الدولية.[24] أما فيما يتعلق بالتركيز على الشكل وليس الوظيفة، فيذهب تشادويك آلجر إلى أن

العبرة في فهم العلاقات العالمية هي بفهم الوظائف التي تؤدى، وليس بالتركيز على الأشكال الرسمية لتلك الوظائف. فالوظائف السياسية التي تقوم بها الأنظمة الوطنية، والتي حددها جابريل آلموند، توجد أيضا في النظام العالمي، بل إن بعض الوظائف السياسية تتم على المستويين الداخلي والخارجي من خلال ذات الأشكال. فوظيفة التعبير عن المصالح وتجميع المصالح التي يشير إليها دارسوا السياسة المقارنة كوظيفة للنظام السياسي توجد على المستويين الداخلي والخارجي ولكن تؤدى من خلال أشكال مختلفة. فبينما تضطلع جماعات المصالح والأحزاب السياسية بوظيفة التعبير عن المصالح وتجميعها في النظام السياسي الداخلي، فإن هذه الوظيفة قائمة أيضا في العلاقات العالمية وإن كانت تؤدى من خلال حركات التحرر الوطني ومنظمات المجتمع المدني العالمي مثل الجماعات المطالبة بنزع السلاح أو حماية البيئة. وبالمثل، فإن الأحزاب السياسية تقوم بتجميع مصالح ومطالب الأفراد في شكل برامج سياسية في النظام السياسي الداخلي، بينما تقوم الأحلاف الدولية بتجميع مصالح الدول في العلاقات الدولية.[25]

سادسًا، لا تقدم نظرية القوة تفسيرًا للسلوك التعاوني بين الدول. فهناك ثمة أنواع معينة من السلوكيات الدولية لا تستطيع نظرية القوة تفسيرها، وهي السلوكيات التعاونية بين الدول والتي تمثل القسم الأكبر من السلوكيات الدولية. ويأتي على رأس هذا الانتقاد المدرسة الليبرالية والمدرسة البنائية الاجتماعية. فالمدرسة الليبرالية تقر بوجود فوضى دولية، لكنها لا تستبعد أنماطًا مختلفة من السلوك التعاوني بين الدول، حيث يرى أنصار الليبرالية أن التعاون الدولي ممكن، وأن هناك دائمًا أشكالًا جديدة للتعاون الدولي. كذلك يقر الليبراليون بأن المكاسب الناشئة عن التعاون الدولي هي مكاسب مطلقة لجميع الأطراف، أي يمكن أن يكسب جميع الأطراف معًا (كما في المباراة غير الصفرية).[26] كذلك ترفض المدرسة البنائية الاجتماعية حتمية الصراع الدولي في ظل ضغوط الفوضى الدولية. فالفوضى الدولية لا تؤدي بالضرورة إلى دخول الدول في حالة من الصراع الدائم من أجل البقاء، وذلك لأن مفهوم الفوضى الدولية ليس مفهومًا قائمًا بذاته، ولكنه يستمد معناه وتأثيره من رؤية وتصور الدولة لطبيعة النظام الدولي والوحدات الفاعلة به، وهي الرؤية التي تنتج عن التفاعلات الاجتماعية المتبادلة بين الوحدات الدولية المختلفة. فإذا أنتجت هذه التفاعلات المتبادلة بين دولتين رؤى وتصورات ايجابية مشتركة بينهما، فإنه من المرجح أن تدخل الدولتان في علاقات تعاونية بالرغم من وجود الفوضى الدولية وبصرف النظر عن ميزان القوة بينهما. أما في حالة أن أدت هذه التفاعلات إلى رؤى وتصورات سلبية فيما بينهما، فمن الغالب أن يسود الصراع العلاقات بين هاتين الدولتين. ويبرهن ألكسندر

ويندت – أحد منظري المدرسة البنائية الاجتماعية – على صحة تلك المقولة بسياسة الولايات المتحدة تجاه مسألة امتلاك كلا من بريطانيا وكوريا الشمالية لأسلحة نووية، حيث لا ترى الولايات المتحدة تهديدًا في امتلاك الدولة الأولى لأكثر من ٥٠٠ رأس نووي، بينما ترى في امتلاك الدولة الثانية لخمسة رؤوس نووية تهديدًا مباشرًا لأمنها ومصالحها الاستراتيجية. هذه الرؤى الأمريكية المتباينة لمصادر التهديد ليست نتيجة للفوضى الدولية أو اعتبارات توازن القوة، ولكنها انعكاسًا لوجود قواسم ثقافية وقيمية مشتركة بين الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية، وسيطرة التصورات العدائية على العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية من ناحية أخرى.[27] إذن فالفوضى موجودة باستمرار على مستوى النظام الدولي، لكنها لا تملي نمطًا معينًا من التفاعل بين الدول. بعبارة أخرى، فإن "الفوضى هي ما تصنعه الدول منها".[28]

2-الانتقادات من داخل سياق المنظور الواقعي:

كذلك واجهت نظرية القوة عددًا من الانتقادات من داخل سياق المنظور الواقعي ذاته، وهو المنظور الذي انبثقت عنه النظرية. ولعل أول هذه الانتقادات يتمثل في غموض المفهوم المحوري للنظرية وهو مفهوم القوة. فبشكل عام، يتم تعريف مفهوم القوة على أنها مجموع المقدرات المتاحة للدولة. ومع ذلك، فليس هناك ثمة اتفاق في أدبيات نظرية القوة حول تعريف مفهوم القوة، كما أن هناك عدة مدارس فكرية حول كيفية قياس قوة الدولة، ولكن لم يخلص أي منها إلى نتائج دقيقة بهذا الخصوص. وقد دفع ذلك الغموض روبرت غيلبين – أحد منظري المدرسة الواقعية – إلى وصف مفهوم القوة على أنه من أكثر المفاهيم "الجدلية" في أدبيات العلاقات الدولية، وهو ما يمثل "نوعًا من الإحراج" لدارسي العلوم السياسية نتيجة عدم قدرتهم على التوصل إلى ضبط المفهوم من حيث التعريف والقياس.[29]

فالقوة في أدبيات المنظور الواقعي للعلاقات الدولية تعرف بثلاثة أشكال. الشكل الأول يقدمه رودلف رمل وديفيد سينجر وجورج موديلسكي، وهو أن القوة تعني السيطرة على الموارد، أي امتلاكها.[30] وتعتمد معظم الدراسات التجريبية على حجم الإنفاق العسكري والقوات المسلحة والناتج القومي الإجمالي وعدد السكان كمؤشرات عامة لقياس قوة الدولة. وبالرغم من أهمية هذه المؤشرات في ترتيب قوة الدول بطريقة متسقة، يواجه هذا التعريف للقوة عدة معضلات، أهمها هو أن امتلاك الموارد لا يضمن للدولة تحقيق أهدافها، كما أن الدولة قد لا تستطيع أن تستخدم الموارد الموجودة تحت تصرفها بالشكل الأمثل. كذلك فإنه ليس من

الواضح دائمًا ماهية أنواع الموارد التي يجب تضمينها في قياس قوة الدولة أو اللازم توافرها لتحقيق الأهداف، وفي حالة الاتفاق على ماهية هذه الموارد، فإنه ليس واضـــحًا إذا كانت أهمية هذه الموارد ثابتة مع اختلاف الأهداف أو التهديدات، أما أنها تختلف باختلاف الأهداف المراد تحقيقها وتنوع التهديدات التي تواجهها الدولة. بالإضـــافة إلى ذلك، فليس من الواضـــح كيفية تقييم القوة في حالات التحالفات أو العمل الجماعي. فبينما يرى بعض الدارسين أن قوة الكتلة أو التحالف معادلة لمجموع القوة الفردية لأعضائها، يرى آخرون أن الدول، من خلال الانضـــمام إلى التحالفات، قد تفقد مرونتها في التعامل مع الآخرين وبالتالي تفقد الســـيطرة على جزء من عناصـــر قوتها، وهو ما يعني أن قوة التحالف أقل من مجموع قوة أعضـــائه. وأخيرا، فإنه من الصـــعب تطبيق هذا التعريف على الفاعلين من غير الدول والتنظيمات الدولية.[31] أما الشـــكل الثاني الذي يدافع عنه روبرت دال فهو أن القوة تعني الســـيطرة على الفاعلين، وهو التعريف الأكثر انتشـــارًا في أدبيات نظرية القوة. فالدولة (أ) قوية إذا اســـتطاعت أن تجعل الدولة (ب) أن تفعل شـــيئًا لم تكن لتفعله بمفردها.[32] ولكن هناك عدة معضـــلات أيضـــا في هذا التعريف، أولها هو أن الدولة (ب) قد تفعل شـــيئًا تريده الدولة (أ) بدون أن يكون ذلك تحت تأثير قوة الدولة (أ)، ولكن لمجرد اقتناع الدولة (ب) بملاءمة ذلك. فقد تقوم الدولة (أ) بتوفير معلومات جديدة إلى الدولة (ب) أو تقوم الدولة (أ) بإقناع الدولة (ب) بأن اهتماماتهم وأهدافهم متوافقة، وهو ما يدفع الدولة (ب) إلى تغيير سلوكها تماشـيًا مع أهداف ومصـالح الدولة (أ). في هذه الحالة، لا يمكن اعتبار التغيير في سلوك الدولة (ب) كدليل على علاقة قوة من جانب الدولة (أ)، وهو ما يطلق عليه كلاوس كينور "النفوذ غير المسـتند إلى القوة" (Non-Power Influence).[33] المعضـلة الثانية في تعريف دال للقوة هي عدم التمييز بين القوة المقصـودة والقوة غير المقصـودة. فالدولة (ب) قد تغير سـلوكها لمجرد توقعها أن الدولة (أ) سـتغير سـلوكها دون أن تقصـد الدولة (أ) تغيير سـلوك الدولة (ب)، أي أن التغيير في ســـلوك الدولة (ب) قد يحدث دون وجود نية لدى الدولة (أ) لإحداث تغيير في ســـلوك الدولة (ب)، وهو ما يطلق عليه كينور ظاهرة "القوة الصـــامتة" (Silent Power)، كما حدث عندما غير قادة اليمن الجنوبي سـلوكهم توقعًا بأن الاتحاد السـوفييتي لن يسـتمر في مدهم بالمعونات، أو عندما قام الرئيس أنور السـادات بطرد الخبراء الســـوفييت من مصـــر في عام ١٩٧٢ توقعًا بأن الولايات المتحدة قد تلعب في المقابل دورًا سياسيًا في حل الصـراع العربي-الاسـرائيلي. المشكلة في حالة القوة الصـامتة تكمن في صـعوبة قياس القوة بشكل عام لأن القوة الصـامتة تعمل دون أي محاولات مرئية لممارسـة القوة.[34] أما الشكل الثالث الذي يقدمه

جيمس كولمان للقوة فهو أن القوة تعني السيطرة على الأحداث والنتائج. ويقصد بذلك القدرة على توجيه الأحداث في اتجاه معين يحقق النتائج المرجوة، بمعنى أن تنشئ الدولة سلسلة وقائع تمكنها من دفع الدول الأخرى إلى تبني سلوك معين دون الحاجة إلى التعامل معهم. فدولة تمتلك قدرة نووية تستطيع أن تمارس نفوذًا هائلًا فيما يتعلق بواقعة نشوب حرب نووية ولكنها قد لا تستطيع أن تمارس هذا النفوذ بخصوص تسوية مشكلة دولية معينة.[35] هذا الفارق بين المقاييس الثلاثة للقوة ليس مجرد فارق نظري، ولكن كل مقياس ينتج ترتيبًا للقوة في العلاقات الدولية يختلف عن الآخر.

الانتقاد الثاني من داخل المنظور الواقعي يتمثل في نسبية مفهوم القوة. فقد افترضت النظرية أن القوة سلعة يمكن الحصول عليها، ويمكن فقدانها، كما يمكن تعظيمها، أي الحصول على مزيد منها. كما افترضت النظرية أن القوة المطلقة للدولة تحدد سلوكها، وهو ما يتعارض مع السلوك الفعلي للدولة تجاه الوحدات الدولية المختلفة. فالقوة ليست سلعة، ولكنها تعبر عن القدرة على تغيير سلوك الآخرين والتأثير في نتائج التفاعل الدولي. ومن ثم، لا تظهر القوة إلا في إطار علاقة الدولة بالآخرين، بمعنى أن طبيعة القوة المطلوبة – طالما أنها القدرة على التأثير في سلوك الآخرين – تختلف باختلاف الطرف المطلوب التأثير في سلوكه. بعبارة واحدة، فليس هناك شيء يسمى القوة المطلقة، لكن القوة نسبية، أي بالنسبة للطرف المطلوب مواجهته أو التأثير في سلوكه. في هذا الإطار، يختلف تأثير القوة باختلاف قوة من تتعامل معهم الدولة، فالدولة تتعامل مع ثلاثة أشكال من الدول: دول أقوى منها، ودول مكافئة لها في القوة، ودول أضعف منها. ومن ثم، ليس من المتوقع أن يكون سلوك الدولة تجاه الفئات الثلاث متماثلًا. فأثر القوة يختلف باختلاف من تتعامل معهم الدولة، فقد تكون الدولة (أ) قوية في مواجهة الدولة (ب)، ولكن ضعيفة في مواجهة الدولة (ج).[36] إذن العبرة في العلاقات الدولية ليست في امتلاك القوة في حد ذاتها، ولكن في أنماط توزيع القوة بين الفاعلين في النظام الدولي وتأثير هذه الأنماط على سلوك الدول بشكل خاص، واستقرار النظام الدولي بشكل عام.

وقد تبلور هذا الانتقاد من جانب عدة نظريات انبثقت عن نظرية القوة ولكنها وظفت مفهوم القوة بأشكال مختلفة، ويأتي على رأس هذه النظريات نظرية توازن القوة ونظرية تحول القوة. فعلى سبيل المثال، يرى أنصار نظرية توازن القوة (Balance of Power Theory) أن التكافؤ في توزيع القوة (العسكرية والاقتصادية) بين دولتين من شأنه تحقيق الاستقرار النسبي في العلاقات بينهما. يتأسس منطق هذه النظرية على أن تكافؤ القوة يؤدي إلى إحساس كل طرف بصعوبة تحقيق مكسب حاسم على الطرف الآخر من خلال

الحرب، كما أنه يقلل من الشعور بالتناقض في مستوى القوة والذي يغذي من النزعات العدائية لدى الدول. ومن ثم، فإن التكافؤ يؤدي إلى حالة من السلام بين الدول المتكافئة.[37] في هذا الإطار، تذهب نظرية توازن القوة إلى أن النظام الدولي أحادي القطبية هو أكثر الأنظمة الدولية عرضة للصراعات وعدم الاستقرار نظرًا لغياب عنصر توازن القوة في هذا النظام، ولكن القطبية الأحادية في نظر كينيث والتز لا تدوم طويلًا وعادة ما تتحول سريعًا إلى نظام دولي ثنائي القطبية أو متعدد الأقطاب نظرًا للجوء الدول الكبرى بشكل تلقائي إلى تحقيق توازن ضد الدولة المهيمنة بغض النظر عن سياسات هذه الدولة. وفي الوقت نفسه، يشير والتز إلى أن تحقيق توازن القوة أكثر صعوبة نسبيًا في الأنظمة متعددة الأقطاب عنها في الأنظمة ثنائية القطبية نظرًا لتعدد مراكز القوة وتشابك التحالفات في الأنظمة متعددة الأقطاب، وهو ما يجعل حسابات توازن القوة بين الدول أكثر تعقيدًا في هذه الأنظمة الدولية. يعني هذا أن الأنظمة ثنائية القطبية هي أكثر الأنظمة الدولية استقرارًا. ويقدم والتز عدة حجج لتدعيم وجهة نظره، أهمها أن بنيان القطبية الثنائية يتسم بهيمنة القوتين العظميين، ومن ثم فإن أي تغير محدود في توازن القوى لن يؤثر بشكل حاسم في استقرار البنيان، كما أن القوتين العظميين عادة ما تطوران آليات واضحة ومتفق عليها للتعامل مع الأزمات.

على عكس نظرية توازن القوة، يرى أنصار نظرية تحول القوة (Power Transition Theory) أن توازن القوة هو موقف غير مستقر، وأن عدم التكافؤ في توزيع المقدرات هو الذي يحقق الاستقرار ويزيد احتمالات السلام في النظام الدولي. تفترض نظرية تحول القوة أن النظام الدولي ليس في حالة فوضى كاملة، بل يأخذ شكلًا هرميًا إلى حد كبير، ويأتي على رأس الهرم الدولي الدولة المهيمنة وهي أقوى دولة في النظام، وتقوم هذه الدولة بوضع القواعد التي تحكم العلاقات الدولية، وبالتالي تحافظ على سلام واستقرار النظام الدولي. ثم يأتي تحت الدولة المهيمنة في الترتيب القوى العظمى، وهي دول قوية لكنها لا تستطيع أن تضاهي قوة الدولة المهيمنة. ثم يتبعها في الترتيب الدول المتوسطة ثم الدول الصغيرة. في هذا الإطار، يذهب أبرامو أورجانسكي وجاسيك كوجلر – مؤسسي نظرية تحول القوة – إلى أن هذا الترتيب الهرمي للقوة هو العامل الأساسي لاستقرار النظام الدولي، حيث تتحقق شروط السلام والاستقرار في النظام الدولي عندما تحتفظ الدولة المهيمنة بتفوقها على أي قوة عظمى أخرى أو مجموعة من القوى العظمى القائمة، وكذلك عندما تكون القوى العظمى في حالة من الرضا عن قيادة الدولة المهيمنة من حيث طريقة إدارتها للنظام الدولي وكيفية توزيع المنافع على الدول الأخرى.[38] ولكن قد تتحول قوة عظمى أو مجموعة من القوى العظمى

إلى حالة من عدم الرضـــا عن قيادة الدولة المهيمنة وذلك نتيجة للســـياســـات العدوانية للدولة المهيمنة تجاه بعض أو كل القوى العظمى أو قيام الدولة المهيمنة بتوزيع غير عادل للمزايا لصـــالح حلفائها على حســـاب الدول الأخرى. في ظل هذه الظروف، لا تستطيع القوى غير الراضية أن تشكل تحديًا للدولة المهيمنة في ظل غياب توازن القوة مع الدولة المهيمنة، وبالتالي لا تشـكل تحديًا لاسـتقرار النظام الدولي وقواعده. ولكن حينما يحدث تحول في ميزان القوة بحيث تمتلك القوة العظمى غير الراضـــية مقدرات جديدة تمكنها من تحدي الدولة المهيمنة، فإنها تبدأ في تحدي تلك الدولة، ومن ثم تزداد احتمالات الحرب ويتجه النظام الدولي إلى حالة من عدم الاستقرار.[39] في المقابل، عندما تشعر الدولة المهيمنة بتحول توازن القوى لغير صالحها، فإنها تسعى إلى وقف هذا التحول عن طريق توجيه ضربة إجهاضيه للقوى العظمى الصاعدة.[40] ويقترب من تحليل أورجانسكي وكوجلر نظرية أخرى قدمها روبرت جيلبين وروبرت كوهين باســـم نظرية الاســـتقرار بالهيمنة (Hegemonic Stability Theory). والهيمنة هي صـورة من صـور التفوق تحاول من خلالها الدولة المهيمنة إقرار وتعميق وضـــعها باســتخدام أدوات "الإقناع الإكراهي" التي تســتند إلى عناصــر قوتها المتفوقة، مع عدم إعطاء أهمية لآراء الدول المهيمن عليها. الهيمنة إذن هي خليط من الســيطرة الإكراهية على الآخرين من خلال اســتعمال القوة العسـكرية إذا لزم الأمر مع تهميش آراء ومطالب القوى الأخرى.[41] طبقًا لتلك النظرية فإن النسـق الدولي يميل إلى الاسـتقرار حينما تسـوده قوة كبرى مهيمنة، وحينما تسـقط القوة المهيمنة أو لا توجد من الأصـل، فإن النسق الدولي يميل إلى الاضطراب والتغيير غير المنضبط.

الانتقاد الثالث يتمثل في أن امتلاك القوة لا يضـــمن بالضـــرورة تحقيق الأهداف. فقد رأى بعض الدارسين أن نظرية القوة انطوت على خلط بين الأساس المادي للقوة وبين القوة ذاتها، وبين القوة والقدرة على توظيف القوة. فقد تمتلك الدولة مصـادر القوة، ولكنها لا تسـتطيع تحقيق أهدافها في الصـراع الدولي. فامتلاك الدولة للمقدرات العســكرية والاقتصـــادية قد لا ينعكس بالضـــرورة على قدرتها أو رغبتها في تحقيق أهداف ســـياســـتها الخارجية. كما أن الدولة قد لا تملك إلا قدرًا محدودًا من القوة، ولكنها تســـتطيع أن تحقق أهدافًا سـياسـية خارجية تفوق ما تؤهلها إياه تلك المقدرات. ويؤكد محمد السـيد سـليم أن العلاقة بين امتلاك الدولة للمقدرات القومية وفعالية السـياسـة الخارجية ليسـت علاقة طردية في كل الظروف، حيث أنه لا يوجد توافق ضـروري بين القوة وبين فعالية السياسـة الخارجية. في هذا الإطار، يفسـر سـليم عدم قدرة الدولة الكبرى على تنفيذ أهداف سياستها الخارجية في ضوء عدد من العوامل، من أهمها:

1- أن الدول الأخرى قد تخطئ في إدراك القوة التي تتمتع بها الدول الكبرى، أو تتصـــرف كما لو لم تكن المقدرات موجودة.

2- أن الدولة الكبرى قد لا تستطيع أن تطرح تأثير مقدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء الدول البعيدة عنها جغرافيا.

3- أن الدولة الكبرى قد تستطيع أن تترجم مقدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء قضايا معينه، ولكنها لا تستطيع أن تفعل الشيء ذاته إزاء قضايا أخرى.

4- أن الدولة الكبرى قد لا تســتطيع ان تفرض على الدول الأخرى الاســتجابة إلى مطالبها، لأن تلك الدول تتوقع منها أن تتراجع في النهاية عن تحقيق تلك المطالب، أو تتنازل عن بعضها على الأقل.[42]

كذلك يفسر سليم قدرة الدول الصغرى على تحقيق أهداف سياستها الخارجية بما يتخطى المقدرات المتاحة لها في ضوء عدد من العوامل، من أهمها:

1- أن الدولة الصــغرى قد تســتطيع أن تركز كل مقدراتها على قضــية واحدة بينما تضــطر الدولة الكبرى، بحكم مســؤولياتها العالمية، إلى تشــتيت مقدراتها بين العديد من القضــايا، مما يعطي الدولة الصــغرى الفرصة لكسب القضية الواحدة على حساب الدولة الكبرى.

2- قد تضــطر الدولة الكبرى إلى الاســتجابة لمطالب الدولة الصــغرى خوفًا من انهيار الأخيرة، مما يخلق فرصًا أمام الدولة الكبرى المنافسة لاكتساب ولاء الدولة الصغرى.

3- قد تســتطيع الدولة الصــغرى أن تفرض إرادتها على الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصــغرى مســتعدة لتحمل التضحيات والخسائر.

4- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تنفذ إلى داخل النظام السياسي في الدولة الكبرى، والتأثير في سياسة تلك الدولة تجاهها وبالذات إذا كانت الدولة الكبرى ذات نظام سياسي تعددي.

5- قد تســتطيع الدولة الصــغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصــغرى تمتلك موارد طبيعية تهم الدول الكبرى.

6- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى بالتهديد بالانحياز إلى الدولة الكبرى المنافسة.[43]

رابعًا، يرى أنصار المدرسة الواقعية الجديدة أن نظرية القوة قد بالغت في تصوير تأثير عنصر القوة على سلوك الدولة. فقد ركزت نظرية القوة على مفاهيم القوة وتعظيم القوة والمصلحة الوطنية، وهي كلها عناصر كامنة في بنية الدولة، ولكن العامل المتغير الحاسم في تحديد سلوك الدولة – طبقا لأنصار الواقعية الجديدة – هو بنية النظام الدولي. في هذا الإطار، يذهب كينيث والتز – أحد أهم رواد تلك المدرسة – إلى أن بنية النظام الدولي تتحدد على أساس توزيع القوة بين الوحدات الرئيسية في النظام، وكذلك الاتجاهات السياسية للدول، وأن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدول الخارجي، إذ أنها تؤثر كعامل ضاغط على الدول للتحرك في اتجاه معين.[44] فاتجاه أوروبا نحو الوحدة بعد الحرب العالمية الثانية كان انعكاسًا أو نتيجة لطبيعة البنيان الدولي القائم على الاستقطاب الثنائي الجامد، وما صاحب ذلك من خروج أوروبا عن دائرة القوة العسكرية الدولية. ومن ثم، فبينما يرى أنصار نظرية القوة أن عامل القوة هو المحدد الأساسي لسلوك الدولة الخارجي، يرى أنصار الواقعية الجديدة أن بنية النظام الدولي هي التي تحدد سلوك الدولة الخارجي، وأن هذه البنية تتحدد بدورها نتيجة تفاعل عاملين هما توزيع القوة في النظام الدولي، والتحالفات الدولية التي تأتي نتيجة الاتجاهات السياسية للدول.

وأخيرًا، يركز منتقدي نظرية القوة على ضعف العلاقة بين النظرية ورسم السياسات. فنظرية القوة تقدم مجموعة من التوصيات للقائد السياسي، لكن هذه التوصيات لا تقدم دليلًا إجرائيًا للتصرف في ميدان العلاقات الدولية. فهي تدعي تقديم وصفة لصانع القرار السياسي، لكن هذه الوصفة لا تساعده على التصرف في موقف معين في وقت معين. بعبارة أخرى، فإن ما تدعيه النظرية من تقديم حلول لمعضلات العلاقات الدولية هي ليست حلولًا بالمعنى المتعارف عليه، وإنما مساهمات – رغم أهميتها إلا أنها قد يصعب تحويلها إلى سياسات عملية.

الخاتمة

تعد نظرية القوة من أكثر نظريات العلاقات الدولية إثارة للجدل ومع ذلك فهي أكثرهم استمرارًا وتواجدًا على المستويين التطبيقي والنظري. فعلى المستوى التطبيقي احتلت نظرية القوة الصدارة بين نظريات العلاقات الدولية الأخرى كمدخل لفهم مسار تطور العلاقات الدولية في فترة الحرب الباردة. وبالرغم من الأفول التدريجي للنظرية في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة على خلفية انتهاء التنافس الاستراتيجي بين

المعسكرين الغربي والشرقي وتزايد أهمية العوامل الاقتصادية والثقافية على حساب عامل القوة العسكرية في العلاقات الدولية، إلا أن العامل الأخير – أي القوة العسكرية – سرعان ما استعاد مكانته مع بداية العقد الأول من الألفية الجديدة، وخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، نتيجة تدخل القوة العظمى (الولايات المتحدة) عسكريا في مناطق مختلفة من العالم في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، وهو كما حدث في حالة الغزو الأمريكي لأفغانستان عام ٢٠٠١ والغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وكذلك نتيجة الصعود التدريجي لعدد من القوى العظمى وقيامها بتحدي الهيمنة الأمريكية والغربية عسكريًا، كما حدث في حالة لجوء روسيا إلى استخدام القوة العسكرية ضد جورجيا في ٢٠١٤، وكذلك استخدام القوة العسكرية ضد أوكرانيا في ٢٠٢٢ لوقف توسع حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في مناطق النفوذ الاستراتيجي التقليدي لروسيا. أدت هذه التطورات المتعاقبة إلى إعادة إحياء الثقافة الهوبزية وعسكرة العلاقات الدولية مرة أخرى بعد فترة من هيمنة الأنماط والاتجاهات التكاملية على أجندة العلاقات الدولية في أعقاب انتهاء الحرب الباردة، وهو ما حذى بدارسي العلاقات الدولية إلى إعادة تسليط الضوء على نظرية القوة كمدخل لفهم وتحليل العلاقات الدولية المعاصرة.

على المستوى النظري، فرغم الانتقادات المريرة التي وجهت إلى نظرية القوة سواء من خارج إطار المنظور الواقعي التي انبثقت عنه النظرية أو من رحم المنظور الواقعي نفسه، فإنها لا تزال تتمتع بقدرة على التماسك والتجديد وإعادة إنتاج ذاتها، حتى أنها لا تزال تجد العديد من دارسي العلاقات الدولية المدافعين عنها. ويأتي على رأسهم جون فاسكويز في كتابه قوة سياسة القوة (The Power of Power Politics) الصادر عام ١٩٩٩، وكلا من مايكل بارنت ورايموند دوفال في دراستهم بعنوان "القوة في السياسة الدولية" (Power in International Politics) والمنشورة في دورية International Organization عام ٢٠٠٥. وفي تقييم الباحث، فإن السبب الرئيسي في استمرار نظرية القوة يعود إلى أنها تقدم تحليلًا واقعيًا للعلاقات الدولية كما هي، وليس كما ينبغي أن تكون، وأنها ادعت تقديم تفسير شامل للعلاقات الدولية ولكل أوجه السلوك الدولي، وأنها تميزت عن باقي النظريات بتقديمها ليس فقط تحليلًا علميًا وإنما أيضًا وصفات لصانع السياسة للتصرف في العلاقات الدولية أو مبادئ للتصرف السياسي الدولي، وأنها اعتمدت على مفهوم محوري وهو القوة، وهو المفهوم الذي لا تستطيع أي نظرية أخرى في العلاقات الدولية تجاهله. فبالرغم أن البعض يعتبر نظرية القوة من أكثر نظريات العلاقات الدولية "اختزالية" كونها تدور حول متغير واحد هو

القوة، إلا أنها لاتزال تتمتع بقدرتها الخاصة على تفسير كثير من الأحداث السياسية على الساحة الدولية، ولا تزال تكمل النظريات المعيارية الأخرى في فهم معطيات السياسة الدولية وتشكيل رؤية شاملة لمختلف أبعادها.

الهوامش (Endnotes)

1. Michael Barnett and Raymond Duvall, "Power in International Politics," *International Organization*, Vol. 59, No. 1 (Winter, 2005), p. 40.
2. E. H. Carr, *The Thirty Years Crisis: 1919-1939*, (New York: Perennial, 1939); Hans Morgenthau, *Politics among Nations, the Struggle for Power and Peace*, (New York: Alfred Knopf, fifth edition, 1978).
3. Raymond Aron, "The Anarchical Order of Power," *Daedalus*, Vol. 124, No. 3 (Summer, 1995), pp. 27-52; Joseph Grieco, "Realist International Theory and the Study of World Politics," In Michael Doyle and John Ikenberry (eds.), *New Thinking in International Relations Theory* (New York: Routledge, 1997), pp. 163-201.
4. Joseph Grieco, "Realist International Theory and the Study of World Politics," op.cit.
5. Hans J. Morgenthau, "Six Principles of Political Realism," in Robert J. Art and Robert Jervis (eds.), *International Politics: Enduring Concepts and Contemporary Issues* (New York: Person Longman, 2007), p. 12.
6. Ibid., p. 8-9.
7. Hedley Bull, "Society and Anarchy in International Relations," in James Der Derian (ed.), *International Theory: Critical Investigations*, (Palgrave, 1995), pp. 75-93; Martin Wight, "Why is There No International Theory?" in James Der Derian (ed.), *International Theory: Critical Investigations*, Ibid., pp. 15-35.
8. Hans J. Morgenthau, "Six Principles of Political Realism," op.cit, pp. 8-12.
9. Hedley Bull, "Society and Anarchy in International Relations," op.cit.
10. John W. Burton, *Global Conflict: The Domestic Sources of International Crisis* (Wheatsheaf Books-Harvester Press, 1984).
11. Hans Morgenthau, *Politics Among Nations* (New York: Alfred A. Knopf, 1960).
12. Christopher Hill, *The Changing Politics of Foreign Policy* (New York: PALGRAVE MACMILLAN, 2003), pp. 108-116; K. J. Holsti, "The Concept of Power in the Study of International Relations," *Background*, Vol. 7, No. 4 (Feb., 1964), p. 184-185.
13. محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ٢٠١٣)، ص. ٢٨-٢٩.
14. Miroslav Nincic, "The National Interest and Its Interpretation," *The Review of Politics*, Vol. 61, No. 1 (Winter, 1999), pp. 33-34.
15. Edgar S. Fumiss and Richard C. Snyder, *An Introduction to American Foreign Policy* (New York: Rinehart, 1955), p. 17
16. John Gerard Ruggie, "What Makes the World Hand Together? Neo-Utilitarianism and the Social Constructivist Challenge," *International Organization*, Vol. 52, No. 4 (Autumn 1998), pp. 862-878.
17. Robert O. Keohane and Lisa L. Martin, "The Promise of Institutionalist Theory," *International Security*, Vol. 20, No. 1. (Summer, 1995), pp. 39-51.
18. Andrew Moravcsik, "Taking Preferences Seriously: A Liberal Theory of International Politics," *International Organization*, Vol. 51, No. 4 (Autumn, 1997), pp. 513 – 553.

19. Muhittin Ataman, "The Impact of Non-State Actors on World Politics: A Challenge to Nation-States," *Alternatives: Turkish Journal of International Relations*, Vol. 2, No. 1 (Fall 2003), pp. 42-66.
20. David Singer, "The Global System and Its Subsystems: A Developmental View," in James Rosenau (ed.), *Linkage Politics* (New York, Free Press, 1969), pp. 21-41
21. Herbert J. Spiro, *World Politics: The Global System,* (Illinois: The Dorsey Press, 1966).
22. Chadwick F. Alger, "Comparison of Intranational and International Politics," *The American Political Science Review*, Vol. 57, No. 2 (June 1963), pp. 407, 414-415.
23. Roger Masters, "World Politics as a Primitive Political System," *World Politics*, Vol. 16, No. 4 (July 1964), pp. 615-619.
24. Arnold Wolfers, *Discord and Collaboration: Essays on International Politics*, (Johns Hopkins Press, 1962), p. 21
25. Chadwick F. Alger, "Comparison of Intranational and International Politics," op.cit., pp. 410-414.
26. Robert O. Keohane and Lisa L. Martin, "The Promise of Institutionalist Theory," op.cit.
27. Alexander Wendt, "Constructing Social Reality," *International Security*, Vol. 20, No. 1 (Summer, 1995), p. 73.
28. Alexander Wendt, "Anarchy is what States Make of it: The Social Construction of Power Politics," *International Organization*, Vol. 46, No. 2 (Spring, 1992), p. 391.
29. Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (New York: Cambridge University Press, 1981), p. 13; Robert Gilpin, *US Power and the Multinational Corporation: The Political Economy of Foreign Direct Investment* (New York: Basic Books, 1975), p. 24.
30. Rudolph J Rummel, *The Dimensions of Nations* (Beverly Hills: Sage, 1972); David Singer and Melvin Small, "The Composition and Status Ordering of the International System: 1815 – 1940," *World Politics*, Vol. 18 (January 1966), pp. 236-82; George Modelski, *World Power Concentrations* (Morristown, N.J.: General Learning Press, 1974).
31. Jeffrey Hart, "Three Approaches to the Measurement of Power in International Relations," *International Organization*, Vol. 30, No. 2 (Spring, 1976), pp. 290.
32. Robert Dahl, "The Concept of Power," *Behavioral Science*, Vol. 2 (July 1957), p. 202
33. Klaus Knorr, *The Power of Nations: The Political Economy of International Relations* (New York: Basic Books, 1975), pp. 9-10.
34. Ibid.
35. James C. Coleman, *The Mathematics of Collective Action* (Chicago: Aldine, 1973).
36. K. J. Holsti, "The Concept of Power in the Study of International Relations," *Background*, Vol. 7, No. 4 (Feb., 1964), p. 181.
37. Quincy Wright, *A Study of War*, (Chicago: University of Chicago Press, 1969), pp. 756 - 757.
38. J. Kugler and A. F. K. Organski, "The power transition: A retrospective and prospective evaluation', in J. Kugler and A. F. K. Organski (eds), *Handbook for War Studies* (Crows Nest: Unwin Hyman, 1989), p. 172-173.
39. A. F. K. Organski, *World Politics*, 2nd ed., New York: Alfred A. Knop, 1968), pp. 364-265.
40. J. Levy, "The causes of war: A review of theories and evidence," in P.E. Tetlock, J. L. Husbands, R. Jervis, P. C. Stern and C. Tilly (eds), *Behaviour, Society, and Nuclear War* (New York: Oxford University Press, 1989), p.253.
41. Robert O. Keohane, "The Theory of Hegemonic Stability and Changes in International Economic Regimes, 1967–1977," in Ole R. Holsti, Randolph M. Siverson, Alexander L. George (Eds.), *Change in the International System* (New York: Routledge, 1980); Robert Gilpin, *War and Change in World Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1982).
42. محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، مرجع سابق، ص. ١٥٣-١٥٤.
43. محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص. ١٥٤.
44. Kenneth Waltz, "Structural Realism after the Cold War," *International Security*, Vol. 25, No. 1 (Summer 2000), pp. 5-41.